

الحرب على الإرهاب ومفهوم الأمن كممارسة خطابية

أ. فوزية قاسي

قسم العلوم السياسية، جامعة وهران

ملخص:

وضعت أحداث 11 سبتمبر 2001 نهاية فجائية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يتفق أغلب الباحثين أنها قد رسمت المرحلة الجديدة للعلاقات الدولية والأمن الدولي، وأنها شكلت منعطفًا مهمًا في تطور حقل الدراسات الأمنية، فقد أكدت هذه المرحلة على حداثة القضايا الأمنية نظرا لبروز التهديدات اللاتماتلية على الساحة الدولية. يتناول هذا المقال كيفية استغلال الإدارة الأمريكية لخطاب الحرب على الإرهاب، وذلك لتجسيد إستراتيجية الانفرادية لإدارة الشؤون العالمية المبنية على القوة والهيمنة، ويدعمها في ذلك منطق الأمانة لشرعنة التحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية، بالتالي سنحاول تحقيق هدفين: الأول هو التطرق إلى فكرة "الأمننة الكلية" (Macrosecuritisation) وهو مفهوم حديث العهد أطلقه "باري بوزان" في دراسته عام 2006، والذي تعتبره مدرسة كوبنهاغن مفهوما سلبيا، ذلك أنه يضفي الطابع الأمني على القضايا ويجعلها إلى حالات طارئة قصوى، تستلزم اتخاذ تدابير وإجراءات استثنائية خارجة عن نطاق السياسة العادية. الثاني هو التركيز على الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية تحت حكم "إدارة بوش الابن"، والتي بالرغم من الدعم الذي تلقت في البداية غير أن ذلك لم يستثنى من مواجهة معارضة شديدة، لاسيما حول طبيعة الأعمال التي تُجرىها الأمانة الكلية للحرب على الإرهاب، والتي تتعارض مع القيم التي يسعى الغرب لتمثيلها.

Abstract:

The 9-11 events put a sudden end to the post-cold war era, and most scholars agree that those events have drawn the new phase of International Relations and International Security, and were an important turning point in the evolution of the International Security Studies field, confirming the recent security issues due to the emerging threats. This article addresses how the US Administration exploited the War on Terrorism discourse in order to embody its

strategy of unilateral global governance, based on power and domination, and supported by the logic of Securitization to legitimize the shift towards a more hierarchical international community. Therefore we will try to achieve two objectives: The first is to address the idea of "Macrosecuritisation" recently launched by Barry Buzan in his study in 2006, and which is considered as a negative concept by the Copenhagen School. The second is to focus on the War on Terrorism led by "the Bush Administration", which faced a strong opposition despite the support it has received in the beginning, particularly when it comes about the nature of tasks which the war on terrorism macrosecuritisation has legitimized.

مقدمة

ورد في مقال مشترك لكل من Adam Hodges و Chad Nilep عام 2007 والذي يحمل عنوان "الخطاب، الحرب والإرهاب"، أن الخطاب لم يعكس أحداث 11 سبتمبر 2001 فحسب، بل أنه ترجم وصاغ فهما معيناً لها وشكل واقعا سوسيوسياسي لهذا الفهم، والذي تحقق من خلال الخطاب. ففي حين توفر الفلسفة النظرية الكبرى، وتوفر الإثنوغرافيا أوصاف لا يمكن إستقراؤها إلا من خلال الملاحظة الممتدة، فإن التحليل الخطابى يوفر التركيز على إستعمال اللغة، فإذا كانت هذه الأخيرة تمثل بناء لواقع إجتماعي، فكيف تتجلى وتتطور هذه العملية اللغوية التي تشارك في تأسيس هذا الواقع؟ كيف تشرح اللغة وكيف تبرر وتدافع عن المواقف؟ كيف تقوم اللغة بتعريف وتشكيل وتحديد الأحداث والأفراد؟ وكيف تقوم اللغة ببناء الأيديولوجيات والمعتقدات والمفاهيم؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب التركيز على الخطاب، وبناء على ذلك قامت مدرسة كوبنهاغن بتوفير أداة تحليلية تفيد صناع السياسة والباحثين في معالجتهم للقضايا الأمنية والتعقيدات المختلفة التي تؤثر عليها، ألا وهي نظرية الأمانة لمؤسسها "أولي وايفر" والتي تشير إلى البناء الإستطراذي للتهديد، ليطورها لاحقا بعد أحداث 11 سبتمبر رفقة "باري بوزان" ليصبح تطبيقها أوسع نطاقا، معتمدة على بناءات عملية للتهديدات والوحدات المرجعية. من هذا المنطلق

تتمثل الإشكالية التي سنعالجها من خلال هذا المقال فيما يلي: ما هي دوافع الأمانة الكلية للحرب على الإرهاب التي قادتها "إدارة جورج بوش الابن" بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

المحور الأول: نظرية الأمانة ومفهوم الأمن كممارسة خطابية

تعد نظرية الأمانة أحد أهم النظريات التي برزت في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة والأكثرها إبتكارا وجدلا في الوقت ذاته، والتي قام "أولي وايفر" بتأسيسها عام 1995 من خلال مقاله المعنون "بالأمانة واللامنعة"، ولقد شاركه في تطويرها "باري بوزان" لتصبح هذه النظرية ميزة خاصة بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

جادل "وايفر" أن المشكلة الأساسية في الدعوة إلى توسيع الأجندة الأمنية وذلك بالانتقال من التركيز الضارم على أمن الدولة إلى أمن الأفراد، يتمثل في معرفة "متى نتوقف"، فأمن الأفراد قد يتأثر بعدة طرق ومن جوانب مختلفة، وعلى هذا المنوال فإن أي شيء قد يصبح قضية أمنية وهو ما يخشاه التقليديون، بالتالي كيف نستطيع الإقتراب من صفات واضحة لهذه الأخيرة، بطريقة تميزها عن المشاكل الأخرى التي تحيط بالفرد¹.

إقترح "وايفر" الإبقاء على بعض الصفات التي تميز المشاكل الأمنية المتعلقة بأمن الدولة كما عالجها التقليديون، محاولا تطبيقها على أمن المجتمع من خلال مقارنة بنائية، ليبين كيف أنها تأخذ على المستوى الجماعي، أشكالا جديدة في ظل ظروف جديدة، ولقد هدف من وراء ذلك تحديد حقل للتفاعل الاجتماعي، مع مجموعة محددة من الإجراءات والقوانين التي تقرها مجموعة معينة من الفواعل على أنها تمثل المجال الأمني، ورأى "وايفر" أن هذه الصفات التي تميز التحليل التقليدي للأمن تتمثل في: "حالة الاستعجال"، أين تطالب سلطة الدولة بحق الاستخدام المشروع

¹ Ole Waever, "Securitisation and Desecuritisation", In. Barry Buzan and Lene Hansen (eds.), International Security: Widening Security, Volume 3, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.67. [Source : Ronny Lipschutz (ed), On Security, (New York : Columbia University Press), 1995 : pp.46-86].

لوسائل غير عادية (استثنائية) من جهة، في سبيل مواجهة "تهديد" يتعرض لسيادة الدولة من جهة أخرى².

أراد "وايفر" من خلال ذلك، الإجابة عن سؤال بسيط مفاده: ما الذي يجعل شيئاً ما مشكلة أمنية؟ وأقترح أن المشاكل الأمنية من الناحية النظرية، هي تطورات تهدد سيادة أو استقلال الدولة بطريقة سريعة ومثيرة، تستدعي بذل أقصى حد ممكن من الجهود وحشد كل ما أمكن من الوسائل أما من الناحية العملية، فإن اعتبار بعض التطورات على أنها تشكل مشكلة أمنية، يتيح لأصحاب السلطة أممنة قضية ما لأجل التحكم فيها، وبحكم ذلك يصبح شيء ما مشكلة أمنية عندما تعلن النخب السياسية أنه كذلك، بالتالي يمكن النظر إلى الأمن على أنه فعل الخطاب فهو لا يشير إلى شيء ملموس في الواقع، فالكلام في حد ذاته هو الفعل³.

ولقد جادل "وايفر" بأنه لا يمكن إعتبار الأمن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب، فهو ممارسة ذاتية المرجعية، بمعنى أن شرط وجوده قد أُسس بفعل الخطاب ذاته، وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، وبهذا المعنى فقد جادل "بوزان" أن المعاني ترتبط سببياً بالطريقة التي إستُخدمت بها اللغة، فالمعنى لا يرتبط بكيفية تفكير وإدراك الناس له، بل في كيفية إستخدامه بشكل من الأشكال دون غيره.

من خلال ما تقدم، نستنتج أن فكرة الأممنة تشير إلى البناء الإستطرادي للتهديد، وأن إفتراضها الرئيسي يكمن في إعتبارها الأمن كفعل الخطاب، فبمجرد التلطف أن شيئاً ما يشكل قضية أمنية فإنه يصبح كذلك، وبعبارة أخرى، فإن تصريح فاعل ما أن موضوعاً مرجعياً ما مهدد في وجوده، يمنحه الحق في إتخاذ تدابير إستثنائية لضمان بقاء ذلك الموضوع المرجعي، الأمر الذي

² Ibid., p.70.

³ Ibid., pp.72-73.

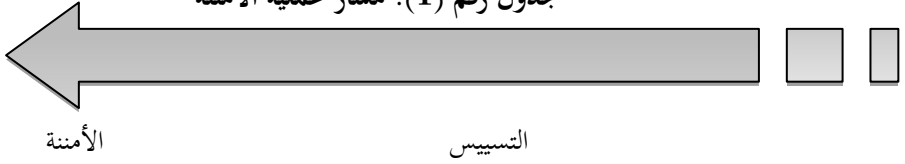
يؤدي إلى نقل القضية من حيز السياسة العادية إلى حيز القضايا الطارئة، أين يمكن التعامل معها بسرعة، خارج قواعد الديمقراطية العادية⁴.

وفي كتابهم المشترك حول موضوع الأمانة، قام كل من "باري بوزان" و"أولي وايفر" و"ياآب دي فيلده" بالربط بين الأمانة والتسييس، بإعتبار أن الأمانة هي أقصى صيغ التسييس، بحيث يمكن لأي قضية عامة حسب الظروف، أن تتراوح ما بين مرحلة عدم التسييس بمعنى أن حكومة الدولة لا تتعامل معها، ولا تستدعي نقاشا عاما وإتخاذ قرار بشأنها، مروراً بمرحلة التسييس أي أن القضية أصبحت جزءاً من السياسة العامة، وتستلزم إتخاذ قرار حكومي بشأنها، وتخصيص موارد لحلها، وصولاً إلى الأمانة وهذا يعني تقديم القضية كتهديد وجودي يستوجب إتخاذ إجراءات طارئة⁵.

⁴ Rita Floyd, "Toward a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies", Review of International Studies, Vol.33, N°1, (2007), p.329.

⁵ Barry Buzan et al., Security: A New Framework for Analysis, (USA : Lynne Rienner Publishers, inc, 1998), pp. 23,24.

جدول رقم (1): مسار عملية الأمانة



قضية تم إضفاء الطابع الأمني عليها (أمنيتها)	قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها (تسييسها)	قضية غير مسيسة
<p>. يتم جلب القضية إلى حيز القضايا الأمنية، مع ما ينطوي عليه ذلك من الإستعجال والسرية</p> <p>. الفاعل الذي يتولى عملية الأمانة إنما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيسة سلفا واعتبارها تهديدا وجوديا</p>	<p>. حينها يتم التعاطي مع القضية في إطار الآليات التي أرساها النظام السياسي</p> <p>. تصبح هذه القضية جزء من السياسة العامة وتستوجب بذلك إتخاذ قرارات وتخصيص إتمادات مالية، أو وضع هذه القضية ضمن الإطار العام للحكومة</p> <p>أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة، وهي إحدى صور صنع السياسة العامة</p>	<p>. الحكومة لن تقوم بالتعامل مع قضية غير مسيسة أو تتخذ تدابير بشأنها</p> <p>. القضية لن تطرح للنقاش العام</p>

المصدر: عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011)، ص. 110.

غير أن ذلك يتيح إمكانية أن يصبح أي شيء قضية أمنية، ولتجنب هذه النتيجة تشترط نظرية الأمانة إقناع الجمهور المستهدف، مما يعني قبوله بالإجراءات الإستثنائية التي يطالب الفاعل المؤمن بإتخاذها، ومن غير ذلك فإنه لا يمكننا الحديث عن الأمانة الناجحة⁶.

بالتالي تصبح قضية ما رهانا آمنا فقط متى أعلن فاعل مؤمن ما عبر خطاب آمني، على أنها تشكل تهديدا وجوديا، يتطلب إجراءات مستعجلة، تبرر الأعمال الخارجة عن حدود الإجراءات السياسية العادية كشرط أول، ولقد ورد في الكتاب المشترك لكل من "بوزان"، "وايفر" و"دي فيلده" لعام 1998، أن تقدم قضية ما على أساس أنها تهديد وجودي، يعني القول: "إذا لم نعالج هذه المشكلة، فإن كل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نتواجد هنا، أو أننا لن نكون أحرارا في التعامل معها بطريقةنا الخاصة" وتسمى هذه الخطوة بالتحرك نحو الأمانة، ولنجاحها لا بد من قبول الجمهور لها كشرط ثان⁷.

وليس بالضرورة أن يكون هذا القبول عبر نقاش حضاري حر، فهو يتوقف دائما إما على الإكراه أو الرضى، لكن أمام عدم إمكانية فرض الأمانة بالقوة، لا بد أن تكون حجج الفاعل المؤمن مقنعة، وينبغي أن يركز في جداله على التهديد الوجودي وليس على تبني الإجراءات المستعجلة، فذلك سيتيح له إكتساب نسبة كافية من تفهم الجمهور، تسمح بشرعنة حرق القوانين وإستخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد، وليس بالإمكان الحديث عن أمانة قضية ما في حال غياب مؤشرات عن هذا القبول، إنما نكون بصدد التحرك نحو الأمانة فحسب كما أسلفنا بالقول⁸.

⁶ Rita Taurek, "Securitisation and Securitisation Studies", Journal of International Relations and Development, Vol.9, (2006), p. 54.

⁷ Barry Buzan et al., Security: A New Framework for Analysis, Op.Cit., p.24.

⁸ Ibid., p.25.

من الواضح أن نظرية الأمانة تستند على مفاهيم خاصة بالنظرية الواقعية التقليدية، مثل البقاء والتحديات الوجودية، وحالة الخطر الأقصى ومطالبة سلطة الدولة بحقوق غير عادية⁹، في حين أن الإستفهام حول القضايا التي تمثل مسألة بقاء، يتوقف على طبيعة الفاعل الطارح للقضية وفهمه الخاص لما يعتبره تهديدا وجوديا، وبهذا المعنى، فإن الأمانة هي بناء إجتماعي وبيداتاني ووفقا لهذا الإعتبار، يمكن القول أن مدرسة كوبنهاغن تسعى إلى الجمع بين تفسير نظريتين متعارضتين إستمولوجيا وأنطولوجيا ومنهجيا (الواقعية والبنائية) في تفسير موحد¹⁰.

إن الأمانة كما شرحناها، ماهي سوى أداة نظرية لتحليل الممارسات الأمنية، وليست توصيفا لأسلوب حكم يختلق فيه صانع القرار تهديدا وجوديا قد يؤدي إلى الموت العنيف، حتى يتمكن من خرق القوانين والحصول على هامش أكبر من المناورة، كما ورد عن "جيف هيوزمنز" في نقده لنظرية الأمانة¹¹، بمعنى أن إستيعاب مفهومها، ينبغي أن يستند على وجهة نظر المحلل والباحث الأكاديمي، وليس على وجهة نظر الفاعل المؤمن.

ويتمثل هدف "وايفر" ومدرسة كوبنهاغن من خلال هذه النظرية في الإجابة على سؤال ليس بأقل أهمية مفاده: هل تعتبر عملية الأمانة شيئا إيجابيا أم سلبيا؟ بحيث ينتقد "وايفر" بشدة إضفاء الطابع الأمني على القضايا، التي تتيح للفاعل المؤمن إتخاذ قرارات لا تستلزم المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية، لذلك فهو يرى أن الأمانة هي ظاهرة سلبية، وأنها تعبر عن الفشل في معالجة قضية أمنية ما وفق القواعد والضوابط الديمقراطية¹².

⁹ Filip Ejdus, "Dangerous Liaison: Securitisation Theory and Schmittian Legacy", Western Balkans Security Observer, N°13, (April-June, 2009), p.13.

¹⁰ Rita Floyd, Security and the Environment: Securitisation Theory and US Environmental Security Policy, (New York: Cambridge University Press, 2010), p.9.

¹¹ Rita Taurek, Op.Cit., p.55.

¹² عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011)، ص.113.

لذلك نجد "وايفر" يقترح لأمننة القضايا أي نزع الطابع الأمني عنها وتحويلها من حيز الخطر والإستعجال إلى حيز السياسة العادية*، ولقد عرّف كل من "بوزان" و"وايفر" اللأمننة، بأنها العملية التي يقوم من خلالها المجتمع السياسي بالتراجع عن إعتبار شيء ما تهديدا وجوديا يتعرض لموضوع مرجعي ما، مما يعني توقف المطالبة بإتخاذ تدابير إستثنائية للتعامل مع هذا التهديد¹³، بالتالي يعتبر "وايفر" اللأمننة مفهوما إيجابيا ينبغي على صناع السياسة تبنيه، ومع ذلك لا تزال نظرية اللأمننة في حيز البلورة، وقليل ما طُبِّقت لتحليل حالات إمبريقية.

إن هذا الإطار البنائي لتحليل مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الخاص بمدرسة كوبنهاغن قد تم تطبيقه في دراسة قضايا مختلفة، مثل المحرّة والصحة وحقوق الأقليات ولا سيما في سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في إطار الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثاني: أحداث 11 سبتمبر وبرز خطاب الحرب على الإرهاب

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 وردود الفعل العديدة التي تلتها، موضع نقاش ونقد من قبل العديد من علماء السياسة، فمنهم من ركز على الأسباب التاريخية لهذه الأحداث ونتائجها السياسية أمثال "جيمس هوغ" و"جديون روز"، وهناك من إهتم بتنظيم القاعدة في محاولة لكشف دوافع "أسامة بن لادن" في تنفيذ هجماته على مركز التجارة العالمي مثل "مايكل دوران"،

* غير أن عملية اللأمننة لا تقود دائما إلى تسييس القضايا كما جادلت Rita Floyd، ولا تقود الأمنة إلى عواقب سلبية على الدوام، فهي ترى أن الحكم على الأمنة بالسلب أو الإيجاب ينبغي أن يصدر عن طرف محايد. لشرح أكثر راجع:

Rita Floyd, "Human Security and the Copenhagen School's Securitisation Approach : Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move", Human Security Journal, Vol.5, (Winter, 2007) : pp.38-49.

¹³ Benzen Balamir Coskun, "Analysing De-securitisation : Problems and Prospects for Israeli-Palestinian Reconciliation", unpublished paper, Prepared for the 6th Pan-European Conference on International Relations, University of Turin, Italy, 12-15 September 2007, p.4.

في حين قام آخرون بتحليل أيديولوجية المحافظين الجدد، فقد تناول "دافيد هارفي" بالدراسة الأسس والدعائم الجيوسياسية والإقتصادية لأيديولوجية هؤلاء، والتي تركز عليها إدارة "بوش الابن" في رؤيتها للعالم.

ومن بين المقالات العديدة والدراسات المتخصصة التي تناولت أحداث 11 سبتمبر بالدراسة والتحليل، إلتفت بعضها ناحية اللغة المستخدمة للتلاعب بالقلق العام، فالخطاب السياسي الذي ورد بعد الهجمات قام بصياغة الأسئلة وتأطير الأجوبة المشبعة بعلاقات القوة، فهل كان إستهداف مباني مركز التجارة العالمي بغرض التعرض لرمز من رموز القوة العسكرية والإقتصادية الأمريكية؟ أم أنها كانت هجمات غير مبررة على الديمقراطية نفسها، كما أعلن "جورج والكر بوش" ذلك؟ وفي كل الأحوال من "هم" هؤلاء الذين قاموا بمهاجمتنا "نحن"؟ يتساءل "آدم هودجز" الذي يرى أن الرد على هذه الأسئلة يثير النقاش حول الهويات، نقاش ينطوي بدوره على عملية ذاتية الصنع للمعنى، وأن ذلك يتم تحقيقه من خلال اللغة المستخدمة عامة والخطاب السياسي خاصة¹⁴.

ولقد خلص Adam Hodges إلى القول، بعد تحليله لخطابات "بوش الابن" حول الحرب على الإرهاب بعد أحداث ما أصبح يسمى بالثلاثاء الأسود، أنها أنشأت سردا ثقافيا مشتركا واسع النطاق، سواء داخل الأمة الأمريكية أو خارجها، مما منحه حرية إتخاذ القرارات والقدرة على تحديد واقع إجتماعي وفرض تصوراتهِ على الصعيد العالمي¹⁵.

¹⁴ Adam Hodges and Chad Nilep, "Introduction: Discourse, War and Terrorism", In. Adam Hodges and Chad Nilep (Eds), Discourse, War and Terrorism, (Amsterdam, The Netherlands: John Benjamins Publishing, 2007), pp.2,3.

¹⁵ Adam Hodges, The 'War on Terror' Narrative: Discourse and Intertextuality in the Construction and Contestation of sociopolitical Reality, (New York: Oxford University Press, 2011), p.4.

وهي الفكرة التي أشار إليها "باري بوزان" في دراسته عام 2006 بالأمننة الكلية، والتي تستند إلى نفس مفهوم نظرية الأمننة التي فصلنا سابقا غير أنها تمارس على نطاق أوسع، معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية، ويرى "بوزان" أن الحرب الباردة هي المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة، وأن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركات الأمن السائدة بين الدول لعدة عقود مقبلة¹⁶.

إن مشروع بناء نظام عالمي جديد، من خلال خلط لغة السياسة بلغة الحرب، كان بإستمرار مشروع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وهو ما ورد في مقال جمع "أنيتا لازار" و"ميشال لازار"، ذلك أنه بعد زوال التهديد السوفييتي أشار خطاب النظام العالمي الجديد إلى تصور الولايات المتحدة لهيمنتها الأحادية في عالم يميل نحو التعددية القطبية رغم تفوق قوتها العسكرية، ولقد سعت من خلال هذا الخطاب إلى إنشاء نظام أخلاقي - حسب زعمها- يكون تحت قيادتها وزعامتها المطلقة والذي تحتاج لتبريره إلى تهديد وجودي تعمل على إستتصاله¹⁷.

غير أن واشنطن بدت وكأنها تعاني من عجز تهديدي بعد زوال الخطر الشيوعي، وكانت هناك سلسلة طويلة من المحاولات لأمننة قضايا مختلفة وجعلها تهديدا بديلا عن الإتحاد السوفييتي، تركز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، ولم تكن أطروحة صدام الحضارات "لصامويل هنتغتون" سوى محاولة واضحة لأمننة الإسلام وشرق آسيا كمنافسين للقوة الأمريكية وقيمتها، سعيا منها للإقتراب من الأمننة الكلية.

¹⁶ Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", Security Discussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, (Spring, 2009), pp.8, 9.

¹⁷ Annita Lazar and Michelle M. Lazar, "Enforcing Justice, Justifying Force: America's Justification of Violence in the New World Order", In. Adam Hodges and Chad Nilep (Eds), Discourse, War and Terrorism, (Amsterdam, The Netherlands: John Benjamins Publishing, 2007), pp.45, 46.

كما شهدت فترة التسعينيات أمنات في قطاعات غير القطاع العسكري، أحدها كان يخص القطاع المجتمعي في إطار حقوق الإنسان، الأمر الذي كان بمثابة نفحة لأمننة كلية ناجحة محتملة وذلك من خلال التدخلات الإنسانية للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن جدلا كبيرا ثار في الغرب، حول شرعية وأخلاقية إستخدام القوة العسكرية سعيا لتحقيق حقوق الإنسان، وفي نفس السياق، شهدت هذه الفترة أمننة حول قضايا الهوية ومسائل الأقليات والمجرة والتعددية الثقافية.

وعرفت هذه المرحلة كذلك، أمننة ناجحة في القطاع الإقتصادي لهياكل ومؤسسات الإقتصاد العالمي من جراء خشية أنصار التجارة الحرة (كموضوع مرجعي)، من المعارضين للعملة من جراء آثار الليبرالية الجديدة على آفاق التنمية في دول العالم الثالث، آخذين بزمام المبادرة وجاعلين من هؤلاء المعارضين خطرا على حقوق الإنسان والتنمية (تهديد وجودي)، هذا فضلا عن محاولة البعض إلى أمننة البيئة كموضوع مرجعي على الصعيد العالمي بإعتبارها حاملة للشروط التي تدعم الحضارة الإنسانية¹⁸.

ولقد لاقت جهود الأمننة هذه نجاحا كبيرا في إدراج تلك القضايا على الأجندة السياسية ولكن ليس إلى حد الوصول إلى الأمننة الكلية المهيمنة، لتأتي هجمات 11 سبتمبر 2001 التي أدت إلى نهاية مفاجئة لفترة ما بعد الحرب الباردة وتحول كبير في الأجندة الأمنية، وبدا واضحا أن هذه الأحداث قامت بحل مشكلة العجز التهديدي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وفرت الحرب على الإرهاب أمننة مهيمنة، ركزت واشنطن عليها في سياستها الخارجية لتجسد ما يمكن وصفه "بالأمننة من المنظور الأمريكي"، معتبرة نفسها مالكة أو على الأقل ممثلة لمستقبل البشرية، وبذلك لها حق وواجب التحدث بإسم -والعمل من أجل- الجنس البشري¹⁹.

¹⁸ Barry Buzan, "The War on Terrorism as the New Macrosecuritisation?", unpublished paper, Prepared for the Oslo Workshop, February 2-4, 2006, pp.5, 6.

¹⁹ Ibid., p.6.

حيث كشف الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عن عدة إدراكات وتوجهات إستراتيجية أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي تُبلور في مجموعها الإستراتيجية الكبرى الأمريكية لما بعد 11 سبتمبر 2001، أهمها أن شبكة الإرهاب وكل حكومة تدعمها هي العدو الأول للولايات المتحدة، وبذلك لا بد من شن الحرب على الإرهاب، التي حرصت "إدارة بوش الابن" على تصويرها أنها معركة الحضارة والخير ضد البربرية والشر، كما حرصت على تأكيد إنقسام العالم إلى فريقين، مع وضد الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة أن الحرب على الإرهاب هي مشروع عالمي شامل ليس له حدود زمنية، ونصبت نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في هذا العالم، وهو ما أثاره الرئيس الأمريكي آنذاك أمام أعضاء الكونغرس في العشرين من سبتمبر بقوله:

"في الحادي عشر من سبتمبر، ارتكب أعداء الحرية عملا حريبا ضد بلدنا (...). سنسخر كل الموارد التي بمجورتنا (...). وكل سلاح حربي ضروري لهزيمة شبكة الإرهاب العالمية (...). كل أمة في كل منطقة ينبغي عليها الآن أن تتخذ قرارا، إما أن تكون معنا أو أن تكون مع الإرهابيين (...). إن هذه ليست معركة أمريكا فحسب، والذي يتعرض للخطر ليس مجرد الحرية الأمريكية، إنما هي معركة عالمية، إنها معركة الحضارة، إنها معركة جميع الذين يؤمنون بالتقدم والتعددية بالتسامح والحرية. نحن نسأل كل أمة إلى الإنضمام إلينا، سوف نطلب وسوف نحتاج إلى مساعدة قوات الشرطة وأجهزة المخابرات والأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم (...)." ²⁰.

وعليه يجادل "بوزان" أنه مع نهاية الحرب الباردة برزت ظاهرة الإرهاب كنوع جديد من التهديدات العالمية، وأنه قد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وفق منطق "الأمثلة الكلية"، فقد كان إنذار "بوش الابن" للعالم أنه

²⁰ Research Paper 01/72, "11 September 2001: The Response", House of Commons Library, October 3rd, 2001, pp.13, 14. [my translation].

"من لم يكن معنا فهو ضدنا" كفيل بخلق جو شبيه بذلك الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، أين وجد العالم نفسه مخيرا بين معسكرين يمثل كل منهما أيديولوجية مختلفة²¹.

إن عولمة المبادئ والمصالح الأمريكية هو أمر متحذر في الحياة السياسية الأمريكية، الأمر الذي يعطي سياستها الأمنية لهجة أخلاقية غير عادية، فعندما أعلنت "إدارة بوش الابن" الحرب على الإرهاب وخيرت الدول الأخرى بين الوقوف إلى جانبها أو إلى جانب الإرهابيين، أصبح الإختيار بين الحليف والشريك قضية دولية.

ويرى "بوزان" في هذا السياق، أن القدرة على توليد أممنة كلية ناجحة، لا تتوقف على القوة فحسب، ولكن أيضا على بناء المواضيع المرجعية في المستويات العليا، القادرة على جذب وتعبئة دعم مجموعة من الفواعل داخل النظام الدولي، فالأمر يتعلق بإنشاء وحدة من الإيجابيات القائمة على أساس قيم مشتركة بين مختلف الفواعل والهويات من جهة، وتوليد وحدة من السلبيات يتفق كل المشاركين على أنها تشكل تهديدا لهم، ويضيف "بوزان" أن الأممنة الكلية الناجحة تُحدد وتشرع القيادة على الصعيد الدولي، وتدعم المطالبة بالحقوق الخاصة والإستثنائية، وتسهل تشكيل التحالفات وتساعد على ترسيم مناطق النفوذ وحدود الإحتواء، وهو ما يتضح جليا من خلال إدانة الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم القاعدة وإعلانها للحرب العالمية على الإرهاب²².

يمكن القول بصفة عامة، أن الحرب على الإرهاب كانت فكرة ناجحة للأممنة الكلية، ففكرة أن القاعدة وأيديولوجيتها تشكل تهديدا للحضارة الغربية لقيت قبولا عالميا واسعا، ويمكن أن نرجع جزءا من هذا النجاح إلى المخاوف الأمنية العديدة الناجمة عن النظام الليبرالي، لا سيما التجارة

²¹ Marianne Stone, Op.Cit., p.9.

²² Barry Buzan and Ole Waever, "Macrosecuritisation and Security Constellations: Reconsidering Scale in Securitisation Theory", Review of International Studies, Vol.35, (2009), pp.267, 268.

بالمخدرات وبالتكنولوجيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ذلك أن سياسة فتح الحدود التي يدعو إليها النظام الإقتصادي الليبرالي الدولي، يتيح للمنظمات الإرهابية إمكانية إكتساب الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما أعرب عنه "بوش الإبن" بقوله:

"إن الخطر الأكبر الذي يتهدد بأممتنا، يقع على مفترق الطرق بين التطرف والتكنولوجيا، وقد أعلن أعداؤنا صراحة أنهم يسعون إلى إكتساب أسلحة الدمار الشامل (...). لن تسمح الولايات المتحدة أن يكتب لهذه الجهود النجاح (...)"²³.

وتمثلت المرحلة الأولى من هذه الحرب في حملته ضد أفغنستان للإطاحة بنظام الطالبان المتواطئ مع الإرهابيين على حد تعبيره، ولقد تمتعت "إدارة بوش الإبن" في هذه المرحلة بتأييد دولي واسع، وخير دليل على ذلك أنه مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحجج حلف شمال الأطلسي ولأول مرة، بالمادة 05 من معاهدة الحلف* لشرعنة الحرب على الإرهاب، ونظرا لعدم توفر دليل قوي يؤكد علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة وأحداث 11 سبتمبر، لجأت "إدارة بوش الإبن" إلى تبرير غزوها للعراق كمرحلة ثانية من حربها على الإرهاب بإستراتيجية "الحرب الوقائية"، التي جاءت لتؤكد عزم الولايات المتحدة الأمريكية في اللجوء إلى القوة لمكافحة الإرهاب والدول المتواطئة معه، أو ما أسماه "بوش الإبن" بمحور الشر موجها أصابع الإتهام إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية²⁴.

²³ George W. Bush, The National Security Strategy of the United State of America, Washington D.C, White House, September, 2002, the 5th passage. [my translation].

* تنص المادة 5 من معاهدة حلف شمال الأطلسي على ما يلي: "تتفق الأطراف أن أي هجوم مسلح ضد أي عضو منها سواء أكان ذلك في أوروبا أو أمريكا الشمالية هو موجه إلى جميع أعضائها، وهو ما يلزمها بدعم الدولة أو الدول التي تكون محل الهجوم المسلح، ويجوز لها إتخاذ الإجراء الذي تراه مناسباً بعد التنسيق فيما بينها، بما في ذلك إستعمال القوة لأجل إعادة وضمان السلم في منطقة شمال الأطلسي، وهذا إعتقاداً على المادة 51 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، التي تجيز حق الدفاع الفردي والجماعي.

²⁴ Gilles Andréani, "The 'War on Terror': Good Cause, Wrong Concept", In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security: Debating Security and Strategy

ورغم نجاح الأمانة الكلية للحرب على الإرهاب، غير أن ذلك لم يستثنىها من المعارضة، وليست المعارضة ضد الأمانة نفسها بقدر ما هي ضد إطارها الحربي، فقد كثرت الإنتقادات حول إستمرار هذه الحرب، ولم يقم "بوش الابن" بتبديد هذه المخاوف بل أعلن أثناء حملته الإنتخابية في عام 2004 أن الحرب على الإرهاب قد لا تنتهي أبدا، ولقد ثارت إعتراضات تمثلت في أن هذه الأخيرة ينبغي أن تكون مسألة قانونية أو قضائية بدل أن تكون شأنا عسكريا في المقام الأول، كما حذرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Right Watch من جانبها، أن ذلك سيكون بمثابة توقيع شيك على بياض لكل دولة تريد القضاء على المعارضة الداخلية بحجة مكافحة الإرهاب²⁵.

وهو ما نلمسه في خطاب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عقب أزمة رهائن مدرسة بيسلان في شمال أوسيتيا، حيث ربط الحرب الانفصالية في شمال القوقاز والحرب على الإرهاب بقوله: "نحن نتعامل ليس مع أعمال إرهابية فردية ومعزولة فحسب، وإنما نحن نتعامل مع تدخل مباشر للإرهاب الدولي ضد روسيا، الذي يؤدي بحياة مواطنينا مرارا وتكرارا" وأردف قائلا: "إن الرد على هذه الجرائم غير الإنسانية أينما وجدت سواء أكانت في لندن، نيويورك، موسكو أو غيرها من البلدان، ينبغي أن تكون إدانة مطلقة وينبغي على جميع الدول المتحضرة أن تتوحد لمكافحة الإرهاب"، كما لعبت الصين على نفس الوتر، من خلال ربط المقاومة الانفصالية في شمالها الشرقي وبين شبكات الإرهاب الإسلامي الدولي على حد زعمها²⁶.

and the Impact of 9-11, volume 4, (London: Sage Library of International Relations, 2007), pp.324, 325. [Source : Survival, Vol.46, N°4, (2004-05) :pp.31-50].

²⁵ Michael J. Boyle, "The War on Terror in American Grand Strategy", International Affairs, Vol.84, N°2, (2008), pp.191, 192.

²⁶ Barry Buzan, " The War on Terrorism as the New Macrosecuritisation ?", Op.Cit., p.10.

هذا ولقد إنتقلت التحفظات إلى مستوى آخر بعد غزو "إدارة بوش الإبن" للعراق والسلوكات التي بدرت منها، لا سيما تلك المتمثلة في تعذيب الأسرى وإستخدام أساليب مهينة لإستجوابهم والتنكر لإتفاقيات جنيف* لدرجة أن هذه الحرب أصبحت مقترنة بأعمال تتعارض مع القيم التي يسعى الغرب لتمثيلها، فضلا عن ردود الفعل المتزايدة ضد تقييد الحريات المدنية والإقتصادية بإسم الأمن الداخلي، وليس أدل على ذلك من رفض الكونغرس الأمريكي في أواخر سنة 2005، قبول طلب "إدارة بوش الإبن" في الحصول على تمديد لفترة تطبيق ما سمي بـ: The Patriotic Act الذي دخل حيز التنفيذ لأول مرة في شهر أكتوبر من عام 2001 أي مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، وقد قبل المواطنون الأمريكيون في إطاره بتقييد بعض من حرياتهم المدنية بإسم ما أطلق عليه "الخير الأكبر" وهو سلامة الأراضي الأمريكية، ومنه فإن الحرب على الإرهاب أصبحت تضر بالعالم المتحضر أكثر من نفعها له، وهو ما أعرب عنه "بول ولكنسون" بقوله: "إذا قمنا بتقويض أو تدمير حقوقنا وحرياتنا التي إكتسبناها بشق الأنفس، بإسم الأمن ضد الإرهاب، فإننا سنهدى الإرهابيين نصرا لم يكن بوسعهم الفوز به بالقبلة والمسدس"²⁷.

وبدأت شرعية الحرب على الإرهاب تتراجع حتى لدى أقوى المدافعين عنها، فقد تخلت بريطانيا عن عبارة "الحرب على الإرهاب" في عام 2006، كما حولت "إدارة بوش الإبن" لغتها

* تنص المادة 3 المشتركة بين إتفاقيات جنيف الأربعة المؤرخة في 12 أوت 1949 "حول جرحى ومرضى الحرب البرية، جرحى ومرضى الحرب البحرية، أسرى الحرب، والمدنيين" على الإنتهاكات الممكنة وقوعها في حالة نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، ولقد حددتها هذه المادة في مجموعة من الأفعال الجسيمة المرتكبة ضد أشخاص لم يشتركوا في الحرب أو أنهم ألقوا السلاح أو العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو الإحتجاز، وهي كالتالي: 1. ممارسة العنف ضد الأشخاص سواء أكان ذلك بالقتل أو التشويه أو المعاملة القاسية أو التعذيب. 2. المعاملة المهينة والإعتداء على كرامة الشخص. 3. أخذ الرهائن. 4. إصدار الأحكام الصورية وتنفيذها دون اللجوء إلى محكمة نظامية تضمن جميع الحقوق القضائية المعترف بها. وفي هذا الصدد راجع: نصر الدين بومساحة، المحكمة الجنائية الدولية: شرح إتفاقية روما مادة مادة، الجزء الأول، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص.41.

²⁷ Ibid., p.15.

وأصبحت تتحدث عن "الحرب الطويلة ضد التطرف"، ومعظم المرشحين الديمقراطيين في الرئاسيات الأمريكية لعام 2008 أحجموا أو رفضوا صراحة مفهوم "الحرب على الإرهاب"²⁸، وبعد مرور شهرين من تنصيب "باراك أوباما" رئيساً، أصبح موضوع غياب جملة "الحرب على الإرهاب" محل نقاش في الصحافة، ولقد أفاد مقال في Washington Post عن مذكرة إستلمت عبر البريد الإلكتروني من قبل موظفي البنتاغون، تشير إلى أن "إدارة أوباما" تفضل تفادي استخدام مصطلح "الحرب الطويلة" أو "الحرب العالمية على الإرهاب" راجية استخدام "عملية الطوارئ فيما وراء البحار" بدلا من ذلك²⁹.

المحور الثالث: دوافع الحملة الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب

نححت الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الحرب على الإرهاب، التي إستقطبت تجمعا أوسع نطاقا من ذلك الذي قادته ضد الشيوعية والقوة السوفييتية أثناء الحرب الباردة، فهو لم يشمل الدول الغربية فحسب، ولكن أيضا دولا رئيسية أخرى مثل روسيا والصين والهند، وذلك لمعالجة صراعاتها الداخلية، ومع ذلك فإن تبني الحرب على الإرهاب من قبل "إدارة بوش الابن" كمبرر للإنفرادية الأمريكية*، قد صدم ونفر الكثير من حلفائها.

وفي هذا السياق، يرى "مورتن كلسترب" أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد خلقت "لحظة تكوينية" في النظام العالمي، تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنتهاج إستراتيجية جديدة أساسها القوة والهيمنة مبنية وفق منطق الأمننة العالمية، ورغم أن إستراتيجية إستعراض القوة الأمريكية ليست بمجددة غير أنه قد تم تعزيزها وشرعتها من خلال أمننة التهديد الإرهابي الدولي،

²⁸ Michael J. Boyle, Op.Cit., p.192.

²⁹ Adam Hodges, The 'War on Terror' Narrative: Discourse and Intertextuality in the Construction and Contestation of sociopolitical Reality, Op.Cit., p.159.

* تعني الإنفرادية في العلاقات الدولية، تطبيق سياسات وتشكيلها من قبل دولة واحدة، بغض النظر عن الدول الأخرى التي تتأثر من جراءها، خاصة إذا كانت هذه السياسات تتحدى رغبات الآخرين أو ترفض ما يعتبره الآخرون أنه واجب.

ويمكن النظر إلى هذه الإستراتيجية على أنها مشروع تضطلع من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضفاء الطابع الشرعي على عدم تقيدها بالقانون الدولي وإعادة صياغة أعراف وقواعد النظام العالمي، وبالتالي الإنفراد بالحكم فيه، ويذهب "كلسترب" إلى القول أن الولايات المتحدة تسعى من خلال منطلق الأمانة إلى توليد الدعم لإدارة الشؤون العالمية وشرعنة التحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية، وذلك بوصفها القوة العظمى الوحيدة التي تدافع عن "الإنسانية" أو "الحضارة"، وأن أمانة الحرب على الإرهاب ماهي سوى جزء من هذه الإستراتيجية³⁰.

وهو ما أصبح يعرف "بمبدأ بوش" الذي ينطوي على الإيمان الراسخ بأن السلام والاستقرار يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على أسبقيتها فيما يخص السياسة الدولية وأنه الوقت المناسب لتحويل هذه الأخيرة، من خلال إدراك التهديدات الجديدة التي لا يمكن دحرها إلا عن طريق سياسات قوية كالحروب الوقائية، ما يعني إستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للعمل بصفة إنفرادية عند الضرورة³¹.

غير أن هذه العقيدة ليست بمجديدة في فكر "المحافظين الجدد" أو "اليمين المسيحي المتطرف" كما يلقبون، الذين يعتقدون أن الأحداث إنما تحدث من جراء الإرادة الإلهية، وأنه ينبغي الرجوع إلى التفسير الحرفي لنصوص الإنجيل، لأنه وحي من الإله ولا بد لنبوءاته أن تتحقق على الأرض، فضلا عن إيمانهم الراسخ بحتمية الصراع بين قوى الخير وقوى الشر، وأن الإله إختار الشعب الأمريكي لتخليص العالم من هذه الأخيرة، وهو ما حفز "بوش الابن" على إعلان الحرب على الإرهاب وفق ما ذهب إليه الصحفي "بوب وود وارد"، فمن خلال تصريح "بوش الابن" في

³⁰ Morten Kelstrup, "Globalisation and Social Insecurity: The Securitisation of Terrorism and Competing Strategies for Global Governance", In. Stefano Guzzini and Dietrich Jung (Eds), Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, (London: Routledge, 2004), pp.114, 115.

³¹ Robert Jervis, "Understanding the Bush Doctrine", Political Science Quarterly, Vol.118, N°3, (2003), p.365.

الكاتدرائية الوطنية: "إن مسؤوليتنا تجاه التاريخ واضحة: أن نردّ على هذه الهجمات ونخلص العالم من الشر" وكأنه بذلك يطرح مهمته ضمن الرؤية الشاملة لخطة إلهية³².

ويؤمن المحافظون الجدد أن النصر لن يتحقق إلا من خلال القوة العسكرية وحدها، وهو ما يتضح من خلال وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2002، التي ورد فيها أنه قد حان الوقت لإعادة التأكيد على الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية، التي ينبغي أن تضمن الدفاع عن أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائها وأصدقائها، لذلك لا بد من إعادة نشر القوات الأمريكية والحفاظ على تفوقها لردع أي منافسة عسكرية في المستقبل، ودحر أي خصم بحسم إذا ما فشل الردع³³، وهو ما تم إقراره سابقا كذلك في الوثيقة المرجعية للدفاع الوطني الأمريكي لعام 1992، أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل ببروز قطب منافس لها حتى وإن كان صديقا، وذلك شرط ضروري للإبقاء على الهيمنة الأمريكية*.

إن إعلان "بوش الابن" عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 أنه "من ليس معنا فهو ضدنا" تؤكد هذه الحدية في التفسير الأحادي للعلاقات الدولية، أي غياب طرف وسط في التعامل

³² Bob Woodward, Bush at War, (New York: Simon and Schuster, 2002), p.67.

³³ The National Security Strategy of the United States of America, Washington D.C, White House, September, 2002, p.29.

* تشير نظريات الهيمنة إلى نماذج القوى المهيمنة عبر التاريخ والحروب العامة بين القوى المتنافسة التي تنتهي بتوزيع جديد للقوى، بالتالي فإن لهذه النظريات إفتراضات مختلفة تتراوح بين تعريف الهيمنة من خلال نتائج حرب عامة، أو رغبة دولة ما في إستخدام قوتها (العسكرية خاصة) للحفاظ على الوضع الراهن أو فرض توجهاتها، وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة، فإن لديها القدرة على التصرف بمفردها أي من جانب واحد، ويعرف تصرفها هذا بالإنفرادية، وهو إستنتاج يستمد أسسه من النظرية الواقعية. لمزيد من الشرح أنظر:

Bradley F. Podliska, Acting Alone: A Scientific Study of American Hegemony and Unilateral Use-of-Force Decision Making, (UK: Lexington Books, 2010).

الدولي لتحقيق التوازن، وهذا ما يعني التفرد في تسيير الشؤون الدولية والتصدي لكل معارض بضرية إستباقية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب³⁴.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهج سياسة الإنفرادية طوال تاريخها، فقد إتبع سياسة العزلة تارة من خلال "مبدء مونرو"، وقبله حذر "جورج واشنطن" أبناء بلده لتجنب التحالفات المشتركة، وتارة أخرى تنتهج سياسة التعاون الدولي مثل مبادرة الرئيس الأمريكي السابق "وودرو ولسون" لتأسيس عصبة الأمم، رغم رفض بلاده للإنضمام إليها، بالتالي قد لا تتعلق سياسة الإنفرادية بشخصية أو أيديولوجية معينة غير أنه منذ التسعينيات يميل الباحثون إلى نسبتها إلى اليمين الأمريكي³⁵.

فقد أصبحت إستراتيجية الإنفرادية الأمريكية أكثر وضوحا مع فوز "جورج والكر بوش" في الإنتخابات الرئاسية لعام 2000، وفي خضم الأشهر الثماني عشرة الأولى إتخذت إدارة هذا الأخير مجموعة من القرارات التي تؤكد النهج الإنفرادي في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد رفضت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة التوقيع على إتفاقيات كيوتو، وأعلنت إنسحابها من معاهدة الصواريخ الباليستية المضادة التي أبرمها عام 1972 مع الإتحاد السوفييتي، وقامت بسحب توقيعها على نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ورفضت التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، فضلا عن رفضها لعدد من الإتفاقيات الدولية الأخرى بما في

³⁴ عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، (عمان، الأردن: دار الشروق، 2009)، ص. ص 194، 195.

³⁵ Thomas M. Kane, Theoretical Roots of US Foreign Policy: Machiavelli and American Unilateralism, (London: Routledge, 2006), p.3.

ذلك إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإتفاقية الأسلحة البيولوجية وإتفاقية أوتاوا حول الألغام الأرضية³⁶.

وحتى بعد المعارضة الدولية أمام قرار غزو العراق في 2003 دون موافقة مجلس الأمن، فقد برر "بوش الابن" أعماله في خطاب تنصيبه لولايته الرئاسية الثانية عام 2005، أنه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل أينما وجد الإستبداد في العالم وليس فقط بعد التأكد من وجود علاقة بين أنظمة إستبدادية معينة وخلايا إرهابية، وأن سياسة الولايات المتحدة تسعى إلى دعم الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل الدول بهدف القضاء النهائي على الإستبداد في العالم، بالتالي فقد تخلى بذلك عن الحجج التي برّر بها غزوه للعراق، وإستبدال المعركة ضد الإرهاب بالمعركة ضد الطغيان³⁷.

وهو ما حاول أن يفسره في تصريح آخر بقوله: "نحن نحاول أن نقود العالم"، فالهدف الأسمى يتمثل في تحقيق الهيمنة الأمريكية، بحيث لا وجود لأعراف عالمية أو قواعد تحكم جميع الدول، فالأمن الأمريكي والإستقرار العالمي وإنتشار الليبرالية، يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف -باعتبارها قوة مهيمنة- بشكل يختلف تماما عن الآخرين³⁸.

غير أن "بروس كرونين" لديه وجهة نظر مختلفة، فالبرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة، غير أنها لا تستطيع فرض قواعد دولية دون تحقيق التراضي بين الدول، أي أنها بحاجة إلى إعتراف بقية المجتمع الدولي بمهيمنتها حتى تستطيع الإحتفاظ بهذا المركز، وحتى إن تم

³⁶ Stephen Ryan, "The United Nations", In. Mary Buckley and Robert Singh (Eds), The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Responses, Global Consequences, (London: Routledge, 2006), p.176.

³⁷ Sergio Fabbrini, "US Unilateralism and American Conservative Nationalism", In. Sergio Fabbrini (Ed), The United States Contested: American Unilateralism and European Discontent, (London: Routledge, 2006), pp.6, 7.

³⁸ Robert Jervis, Op.Cit., pp.375, 376.

قبول أن يعكس النظام العالمي المبادئ الأمريكية، التي لا علاقة لها بمصلحتها الذاتية الضيقة، فإن هذا لا يفسر الإنفرادية الأمريكية، فهناك حالات يبدو فيها هذا السلوك الأمريكي مجرد نفاق بكل بساطة -على حد تعبير "كرونين"- مثل الدعم الأمريكي للتجارة الحرة من جهة، وقرار "إدارة بوش الابن" بفرض الرسوم الجمركية على الواردات من الصلب من جهة أخرى³⁹.

وعلى ذكر التجارة الحرة، فإن الجانب الإقتصادي شكل على الدوام محورا مهما في الإستراتيجية الأمريكية، فقد أدركت هذه الأخيرة ومنذ وقت مبكر أنه لضمان هيمنتها، فإنه لا بد من تقوية الإقتصاد العالمي وفق أسس النظام الرأسمالي لتعزيز مصالح الأمن القومي الأمريكي، وفي هذا الإطار، فقد ورد في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2006، أن معظم الطاقة التي تحرك الإقتصاد العالمي تأتي من الوقود الحفري خاصة النفط، وأنه رغم كون الولايات المتحدة ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، غير أن إقتصادها يعتمد على إستيراد النفط من الخارج بنسبة 50% لسد حاجتها، وقليلة هي البلدان التي توفر هذا المورد الحيوي للعالم بأسره، مما يوحي أن هذه الإمدادات لن تدوم على المدى الطويل، ووفقا لهذه الرؤية، فإنه لا بد من تنويع المناطق التي تستورد منها الولايات المتحدة الأمريكية مواردها الطاقوية ضمانا للأمن الطاقوي الأمريكي، وذلك من خلال العمل مع الدول المنتجة للطاقة خاصة في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى وإفريقيا⁴⁰.

خاتمة

إن الربط بين غزو العراق والحرب على الإرهاب، قام بتقوية النظرة على أن هذه الأخيرة لا تمثل ردا على تهديد حقيقي فحسب، ولكن أيضا أنها مناورة من "إدارة بوش الابن" التي سعت إلى

³⁹ Thomas M. Kane, Op.Cit., p.5.

⁴⁰ The National Security Strategy of the United States of America, Washington D.C, White House, March 2006, p.28.

التلاعب بصدمة أحداث 11 سبتمبر 2001، لخلق بيئة سياسية شديدة الأمانة التي قد تساعدها على تحقيق أهدافها السياسية الراديكالية والتحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية.